

التأثيرات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي بنظام التراخيص في القطاع النفطي العراقي

Economic impacts of foreign investment in the licensing system in the oil sector The Iraqi

أ.د نوار جليل هاشم

م.د مروة علي حسين *

كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

na74ar@uomustansiriyah.edu.iq

marwa.ali3434@uomustansiriyah.edu.iq

تاريخ نشر المقال: 2025/03/20

تاريخ قبول المقال: 2025/02/26

تاريخ إرسال المقال: 2024/12/16

الملخص:

يحتل الاستثمار مكانة مهمة في اقتصاديات الدول النامية، ذا يساهم الاستثمار الأجنبي مساهمة فاعلة في التنمية الاقتصادية للبلدان المضيفة، لأن الإيرادات التي يوفرها هذا النوع من الاستثمارات تكون الأساس ليس في تغطية نفقات الدول المنتجة وتمويل ميزانيتها فحسب، بل إنه يرتب أيضا مردودات اقتصادية أخرى تتعلق بتوفير فرص العمل واكتساب الخبرات، لذلك برزت الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي العراقي واختيار الحكومة العراقية الاعتماد نظام التراخيص النفطية كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي سيساعد على تجاوز الصعوبات التمويلية والفنية لتطوير القطاع النفطي العراقي، لاسيما ان نظام التراخيص يعد من أفضل السياسات التي تبنتها الحكومة العراقية منذ اكتشاف النفط من خلال جذب العديد من الشركات الأجنبية للاستثمار في القطاع النفطي، الا هذا ان نظام التراخيص برغم من آثاره إيجابية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة في العراق، الا ان له العديد من الآثار السلبية لهذا على القطاع النفطي العراقي وهو ما نحاول في هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: نظام التراخيص، الاستثمار الأجنبي، جولات التراخيص، القطاع النفطي، التأثير الاقتصادي.

التأثيرات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي بنظام التراخيص في القطاع النفطي العراقي

Abstract:

Investment occupies an important place in the economies of developing countries, including all fields. Foreign investment makes an effective contribution to the economic development of the host countries, because the revenues provided by this type of investment are the basis not only for covering the expenses of the producing countries and financing their budgets, but it also arranges economic returns. Others are related to providing job opportunities and gaining experience. Therefore, the need for foreign investment in the Iraqi oil sector emerged, and the Iraqi government's choice to adopt the oil licensing system as a form of foreign investment will help overcome the financing and technical difficulties to develop the Iraqi oil sector, especially since the licensing system is still one of the best policies that The Iraqi government has adopted it since the discovery of oil by attracting many foreign companies to invest in the oil sector. However, the licensing system, despite its positive effects in the economic, social and political fields in Iraq, has many negative effects on the Iraqi oil sector, which is what the Iraqi government is trying to achieve. Researched in this study.

Keywords: foreign investment licensing system, oil sector licensing rounds, economic impact

المقدمة:

تلعب التأثيرات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي بنظام التراخيص في حقل النفط دوراً أساسياً في تعزيز السياسة الاقتصادية للدول المنتجة من خلال الإسراع بوتيرة النمو الاقتصادي وتنمية البنية التحتية لها في مختلف المجالات الأخرى كالمطارات والطرق والاتصالات وتنمية وتطوير مختلف الصناعات الأخرى، فضلاً عن ما تحصل عليه الدول المنتجة من أصول متنوعة منها رأس المال والمهارات الإدارية وتطوير القدرات التكنولوجية للابتكار واكتساب الخبرات والتأثير على موازين المدفوعات للدول المنتجة، إذ تساهم تدفقات الاستثمار الأجنبي مساهمة فاعلة في التنمية الاقتصادية للبلدان المضيفة، لتؤكد هذه التدفقات قوة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والتكامل الاقتصادي، لأن الإيرادات التي يوفرها هذا النوع من الاستثمارات تكون الأساس ليس في تغطية نفقات الدول المنتجة وتمويل ميزانيتها فحسب، بل إنه يرتب أيضاً مردودات اقتصادية أخرى تساهم بتوفير فرص العمل واكتساب الخبرات فضلاً عن خلق موارد أخرى تدر أموالاً على الميزانية الغرض استحداث التنمية المستدامة المجتمع، ومن هذا تتضح الأهمية الكبيرة للاستثمار الأجنبي، سواء كان ذلك للدولة المضيفة أو المصلحة المتحققة للشركات الأجنبية المستثمرة. بالرغم من سعي الأخيرة دائماً لتحقيق العوائد المالية بأكبر قدر ممكن، حتى لو كان ذلك على حساب الدولة المضيفة، وفي كل الأحوال فإن ما يتحقق من مردودات لهذه الاستثمارات يمثل مصلحة مشاركة للمستثمر الأجنبي والبلد المضيف. ومع بروز الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي العراقي واختيار الحكومة العراقية الاعتماد نظام التراخيص النفطية كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي سيساعد على تجاوز الصعوبات

التأثيرات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي بنظام التراخيص في القطاع النفطي العراقي

التمويلية والفنية لتطوير القطاع النفطي العراقي وسيتمكن من توفير الموارد اللازمة لإعادة الأعمار، وعلى قدر البيانات المتاحة وعبر التقييم المالي الصافي القيمة الحالية للبرميل الإضافي المستخرج الواحد لكل حقل من الحقول المعلنة يظهر أن عقود الخدمة بنظام التراخيص هي عقود مناسبة ومجزية، وأن عوائد العراق منها عالية، وأن حجم الإنتاج المستهدف بموجب هذا النظام سيصل إلى (١٢) مليون برميل يومياً، بالرغم وأن الطاقة الإنتاجية التي يحتاجها العراق خلال الخمس سنوات القادمة (٦) - (٦.٥) مليون برميل يومياً وبطاقة تصديرية (٥) - (٥٥) مليون برميل يومياً. لذا تحاول هذه الورقة البحث في ماهية الاستثمار بنظام التراخيص في القطاع النفطي العراقي وبيان تأثيراته سواء كانت إيجابية أو سلبية.

إشكالية البحث: تتمحور إشكالية البحث بأن هناك تأثيرات اقتصادية كبيرة أحدثها الاستثمار بنظام التراخيص في القطاع النفطي، وهذا ما يقود الى العدي من التساؤلات تمثل إشكالية الموضوع أهمها؟ ما مقصود بالاستثمار نظام التراخيص، ماهي التأثيرات الإيجابية والسلبية لنظام التراخيص على القطاع النفطي العراقي.

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية مفادها ان للاستثمار الأجنبي بنظام التراخيص دوراً مهماً في تطوير القطاع النفطي بعده من أفضل السياسات التي تبنتها الحكومة العراقية منذ اكتشاف النفط من خلال جذب العديد من الشركات الأجنبية للاستثمار في القطاع النفطي، الا ان هذا الاستثمار تأثيرات اقتصادية كبيرة عديدة سواء كانت إيجابية او سلبية.

منهجية البحث: لقد تم اتباع المنهج التحليلي الوصفي لتحليل تأثير الاستثمار بنظام التراخيص على القطاع النفطي العراقي

هدف البحث: يهدف البحث الى توضيح وتقييم جولات التراخيص من خلال عرض تحليلي مع بيان ماهية نظام التراخيص وتأثيرها الاقتصادي على قطاع النفط، وللإحاطة بجوانب البحث تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث رئيسية. يتضمن المبحث الأول ماهية نظام التراخيص النفطية، اما المبحث الثاني فقد تناول جولات التراخيص للحقول النفطية العراقية. إما المبحث الثالث فقد خصص لتقييم تأثيرات الاقتصادية للاستثمار بنظام التراخيص في القطاع النفطي العراقي.

المبحث الأول: ماهية نظام التراخيص النفطية

أن مفهوم نظام التراخيص يتعلق بفكرة التقنية ونقلها الأطراف أخرى لاستثمارها لتحقيق عائد للمستثمر من جهة وتحقيق مستوى من التطور للجهة المستثمرة في مختلف المجالات، أي أن عقد الترخيص لا يخرج في مفهومه عن كونه اتفاقاً يتعهد بموجبه شخص طبيعي أو معنوي بأن يجعل المتعاقد معه متمكناً بالانتفاع بما في حوزة المرخص من صيغ وطرق سرية خلال مدة معينة لقاء ثمن معين (مقابل) يتعهد المرخص له ببذله ، بمعنى أن مفهوم التراخيص يرتبط بفكرة التقنية ونقلها " (Technology Transfer) إلى أطراف أخرى دول نامية وهي بحاجة لهذه التكنولوجيا بهدف تحسين ميزان مدفوعاتها، ومستوى المعيشة والرفاهية من خلال نقل رؤوس الأموال الأجنبية واستثمارها لحل مشاكلها الاقتصادية عن طريق المساعدة الفنية التي تقدمها الشركات الأجنبية المستثمرة⁽¹⁾.

لذا فعقد الترخيص النفطي يشترك مع بقية العقود بخصائص عامة ومن هذه الخصائص أنه عقد معاوضة ملزم للجانبين وعادة يبرم بين طرفين أحدهما تكون الدولة لكونه يتعلق بطبيعة النفط وخصوصيته كثرة وطنية، وهي بالتالي ملكاً للشعب، ولذلك تميز هذا النوع من العقود بشكلية معينة لأهميته التي تستوجب تصديقها من قبل السلطة التشريعية من قبل البلد المضيف. ويختلف عقد الترخيص النفطي عن غيره من العقود كونه يبرم بين طرفين غير متكافئين في المركز القانوني وكل طرف يرجح مصلحته على الطرف الآخر، ممثلين بالطرف الوطني، والطرف الأجنبي، وغالباً ما تكون الشركات المستثمرة من الشركات العالمية الكبرى التي تمتاز بالتطور الفني والقدرة المالية، وتمتاز العمليات البترولية بالمخاطرة ومن ثم فإن هذه الشركات تعلم بهذه المخاطرة وتقدم على البحث والتنقيب عن النفط، وفي العراق والدول العربية فإن المخاطرة تكون محدودة أو معدومة وذلك لأن معظم العقود النفطية تجري في رقع استكشافية غنية بالنفط وبكميات تجارية⁽²⁾. ويتميز عقد الترخيص النفطي عن غيره من العقود في محل العقد، والذي ينصب على النفط، إذ أن العقد النفطي ليس كالعقود الأخرى التي تنصب على عملية واحدة مثل عقد البيع أو عقد لبناء دار مثلاً، تنتهي بمجرد تنفيذ الالتزام في العقد، بل أن هذا العقد النفطي يتضمن أكثر من عملية، وتمتد لسنوات كثيرة، إذ يبدأ هذا العقد بعملية البحث والتنقيب عن النفط الذي تقوم به شركة النفط الأجنبية، وثم تقوم الشركة بالإنتاج بعد اكتشاف النفط، كما أن هذه الشركات تقوم بعمليات أخرى متسلسلة مثل نقل وتسويق النفط

(1) علاء عزيز الجبوري، عقد التراخيص، دار الثقافة للنشر، الطبعة الأولى، الأردن-عمان، 2011، ص26

(2) نشأت محمد لفته، الرقابة الإدارية للحكومة على عقود التراخيص النفطية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة القادسية، العراق،

2019، ص11.

التأثيرات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي بنظام التراخيص في القطاع النفطي العراقي

بالإتفاق مع الدول المنتجة، وما يميز عقد الترخيص عن غيره من العقود، يكون للدولة المنتجة الحق في الإدارة والإشراف على العمليات البترولية التي تقوم بها شركات النفط الأجنبية، ولشركات النفط الحق في تشييد المنشآت واستيراد المعدات لما تتطلبه العمليات النفطية والإعفاءات من الضرائب وحق الانتفاع من المرافق العامة، كما يتميز بطول مدة العقد، وقد اختلفت مدة العقد تبعاً لتطور هذه العقود فضلاً عن أن عقود التراخيص النفطية تتميز بكونها تقدم شروطاً استثنائية غير مألوفة، وهي شروط الثبات التشريعي وعدم المساس به، وبموجب هذه الشروط يحصن العقد من الدولة المنتجة من أي تعديل أو إنهاء ممكن أن يطلاله بالإرادة المنفردة وتجنب استعمال الدولة المنتجة لسلطتها التشريعية والسيادية مما يسبب إخلالاً في توازن العقد⁽³⁾.

وبناءً على ما تقدم يمكن القول أن عقود التراخيص النفطية هي عقود خدمة تعمل فيها الشركة المتعاقدة كمقاول تحت إشراف وسيطرة الجهات المالكة (الحكومة)، وتأخذ ما تصرفه من كلف استثمارية حسب ما تقوم بإنتاجه من كميات إضافية من النفط المستخرج، ولا علاقة لها بملكية الإحتياطي أو النفط المنتج وتكون الشركات المتعاقدة عادة شركات متوسطة الحجم. وإن الشركات النفطية العالمية لا تفضل هذه العقود لأنها لا تسمح لها بإضافة الإحتياطي إلى موجوداتها المعلنة التحسين قيمة أسهمها في الأسواق وبالتالي تعظيم موقفها المالي، وتفضل بدل ذلك عقود المشاركة في الإنتاج، إذ تعد هذه الشركات نفسها بأنها منتجة وليست مقولة⁽⁴⁾.

المبحث الثاني: جولات التراخيص النفطية في العراق.

انتهجت السلطات العراقية بعد عام 2003 ، استراتيجية جديدة في سياستها النفطية لغرض زيادة معدلات الإنتاج النفطي من خلال دعوة بعض الشركات العالمية للإستثمار في العراق وتوظيف امكانياتها المادية وخبراتها ونقل التكنولوجيا من خلال اشتراكها في المناقصات الوطنية التي طرحتها الحكومة العراقية باعتمادها لنظام التراخيص النفطية ، لذلك ومنذ عام ٢٠٠٧م بدأ العمل بالخطوات الأولى للعمل بنظام التراخيص النفطية، وبخمس جولات تنافسية علنية بعرض مناطق نفطية وغازية متعددة، اذ بدأت بدعوة عند من شركات النفط العالمية مثل (اكسون موبيل، شفرون، توتال، شل، وبي بي) التقديم عروض خدمات

⁽³⁾ وسن مقداد عبدالله شاهين، التزامات الادارة في عقود الاستثمارات النفطية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون جامعة الموصل ، العراق، 2006، ص23.

⁽⁴⁾ باسم حمادي الحسن ، الاستثمار الاجنبي المباشر ، عقود التراخيص النفطية واثرها في تنمية الاقتصاد، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى ، بيروت-لبنان، 2014، ص185.

التأثيرات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي بنظام التراخيص في القطاع النفطي العراقي

الإستاد الفني طويل الأجل لزيادة إنتاج الحقول الرئيسية (الرميّة، الزبير غرب القرنة، كركوك، وباي حسن)، وفي آب من عام ٢٠٠٨م أعادت الحكومة العراقية تفعيل عقد مشترك كانت الحكومة السابقة قد أبرمته عام ١٩٩٧م مع شركة النفط الوطنية الصينية (CNPC) بقيمة (٣) مليار دولار لتطوير حقل الأحدب النفطي في محافظة واسط، لكنها تحولت إلى اتفاقية خدمات تقنية تحصل من خلالها الشركة الصينية على أرباح محدودة، بينما تذهب معظم أرباحها إلى الحكومة العراقية^(٥). أما في عام ٢٠٠٩، فقد جرى توقيع جولتين للتراخيص النفطية قادت إلى إحدى عشر صفقة مع (١٨) شركة مختلفة، وجرّت ثلاثة جولات تراخيص أخرى خلال الأعوام ٢٠١٠م، ٢٠١٢م، ٢٠١٨م، وتم بموجبها منح رقع استكشافية وحقول لعدد من الشركات الأجنبية المستثمرة، وهذه الجولات أعلنت جميعها بشفافية من خلال حقبة المعلومات التي يتم إعدادها لكل جولة من جولات التراخيص والتي تتضمن المعلومات الفنية للمشاريع (الحقول والرقع الاستكشافية) صيغة العقد ووثيقة المناقصة، وليس فقط المعلومات الفنية، وهذه الحقبة تسلم إلى الشركات المؤهلة والراغبة بالمشاركة في التنافس على العقود مقابل رسوم (مبلغ من المال يتم تحديده لمنا لهذه الحقبة وفقاً لاعتبارات معينة وهذه الرسوم تشكل إيراداتاً مالياً مهماً للحكومة^(٦). كما أن هناك أسباباً فنية وتشغيلية وإدارية ومالية وتشريعية عديدة دفعت الحكومة العراقية اللجوء للتعاقد بجولات التراخيص أهمها:

- ١ تدهور انتاج الحقول المنتجة في جنوب وشمال العراق بنسبة مئوية تزيد على ٥٠٪ سنوياً مما يستدعي اتخاذ اجراءات عاجلة لوقف هذا التدهور.
- ٢ عدم تخصيص الحكومة الاموال الكافية لمشاريع تطوير الحقول وإعادة تطويرها.
- ٣ نقص الموارد البشرية بسبب هجرة الكثير منها بسبب أوضاع العراق السائدة آنذاك وفشل وزارة النفط في تطوير الموارد البشرية الجديدة في العمل.
- ٤ عدم ملائمة التشريعات من انظمة وقوانين وتعليمات التي تخص المناقصات واحالات العقود المشاريع كبيرة لتطوير الحقول.
- ٥ حاجة البلد لاستكشاف حقول نفطية وغازية جديدة لإدارة وتعزيز الاحتياطي النفطي والغازي

^(٥) نبيل جعفر رضا وامجد صباح عبد العالي، صناعة النفط والغاز في العراق الاتجاهات الحالية والمستقبلية للفترة 2000-2020، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 198، الطبعة الأولى، الامارات العربية المتحدة -بوظبي، 2015، ص25.

^(٦) رحيم حسوني زيادة، الصناعة النفطية في العراق بين الاستثمار المحلي وجولات التراخيص، مجلة دنانير، كلية الادارة والاقتصاد، العدد الثالث، العراق -بغداد، ص101.

التأثيرات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي بنظام التراخيص في القطاع النفطي العراقي

وتتميز جولات التراخيص النفطية كون عقودها هي عقود خدمة وأن أهم ما يميزها عن العقود النفطية الأخرى ملكية الدولة لثروتها النفطية والسيادة الدائمة عليها وأن الشركة الأجنبية ليست سوى مقاول يعمل لصالح الدولة المتعاقدة معها، لذلك شكلت وجولات التراخيص النفطية ⁽⁷⁾ انعطافه كبيرة في مسيرة السياسة النفطية للعراق، وذلك من خلال الشفافية والوضوح التي اعتمدتها الحكومة العراقية في طرح مناقصات وطنية تنافسية علنية، لم تكن معهوده سابقا، التي تهدف من خلالها الى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1. تطوير الحقول المنتجة والتي انخفض إنتاجها بشكل كبير. بالإضافة إلى تطوير الحقول المكتشفة وغير مستغلة.

2. الحصول على التقنية المتقدمة والتي غابت عن الصناعة النفطية العراقية لمدة طويلة.

3. التمويل الكامل من الشركات الأجنبية.

4. تحقيق زيادة في الاحتياطيات النفطية والغازية.

5. تعظيم الموارد المالية من خلال الزيادات الكبيرة في إنتاج النفط الخام والبضغ سنوات محددة.

6. تلبية الاحتياجات المتزايدة من المشتقات النفطية والغازية والمباشرة باستثمار الغاز التعظيم الموارد المالية.

7. لعدم قدرة الكوادر العراقية التعامل مع التقنية المتطورة لانقطاعهم مدة طويلة عن مواكبة التطور، لذا من الضروري الاعتماد على خبرة الشركات الأجنبية للنهوض بقطاع النفط

8. الحصول على الخبرة الدولية في إدارة وصيانة الحقول النفطية.

وبناءً على هذه الأهداف أخذت الحكومة على عاتقها عرض مناطق نفطية وغازية متعددة بدءاً من عام ٢٠٠٩م ولغاية عام ٢٠١٢م تمخض عنها أربع جولات للتراخيص النفطية، وجولة خامسة عقدت خلال عام ٢٠١٨م وهي كالتالي.

(7) التراخيص النفطية : هي عقود خدمة تعمل فيها* الشركة الأجنبية المستثمرة كمقاول، وبموجب هذا النظام أطلقت الحكومة العراقية خمس جولات (للتراخيص النفطية خلال الفترة ما بين ٢٠٠٩-٢٠١٨ م، وشهدت هذه الجولات نجاحات كبيرة بفعل التكنولوجيا المتقدمة التي استخدمتها الشركات الأجنبية المستثمرة.

التأثيرات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي بنظام التراخيص في القطاع النفطي العراقي

- 1 جولة التراخيص النفطية الأولى: أعلنت وزارة النفط دائرة العقود والتراخيص البترولية عن الجولة الأولى من عقود التراخيص النفطية في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩م، وهذه الجولة تضمنت الإعلان عن (1) قال وهي الرميلة الشمالية والجنوبية غرب القرنة، الزبير، باي حسن وحقل ميسان، فضلاً عن حقول عكاشات والمنصورية الغازين، وتحتوي هذه الحقوق على احتياطي نفطي يقدر بحوالي (٤٥) مليار برميل.
- 2 -جولة التراخيص النفطية الثانية: بدأت الجولة الثانية في ١١ كانون الأول ٢٠٠٩، إذ تم الإعلان عن (١٠) حقول وهي (غرب القرنة / المرحلة الثانية، الغراف و الحلقاية، بدرية، نجمة، و القيارة، وحقول وسط الفرات، وان الاحتياطي النفطي المؤكد لهذه يقدر بحوالي (٤١) مليار برميل).
- 3 جولة التراخيص الثالثة: أعلنت وزارة النفط عن هذه الجولة في ٢٠ تشرين الثاني ٢٠١٠م وهذه الجولة خاصة بتطوير مجموعة من حقول الغاز (غير المطورة) وهذه الجولة شملت تطوير النفط والغاز العراقي وبلغت (في هذه الجولة) عدد الحقول المطروحة للاستثمار (١٥) حقلاً، ثلاثة منها غازية (حقل السببة في البصرة، المنصورية في ديالى وعكاز في الأنبار).
- 4 جولة التراخيص الرابعة : وأطلقت وزارة النفط عن جولة التراخيص الرابعة، التي أعلنت في ٣٠ - ٣١ مايو ٢٠١٢م لم (جولة الرقع الإستكشافية) وهناك سبع رفع استكشافية للغاز الطبيعي من أصل (١٢) رقعته، يتم خلالها إحالة (١٢) رقعة استكشافية، بضمنها رقعة بحرية وحفر (١٠) آبار استكشافية في مواقع ذات احتمالية كبيرة يتواجد النفط والغاز فيها وتميزت هذه الجولة عن سابقتها من الجولات الأخرى كونها تتعامل مع رقع استكشافية، وهي تضمنت مرحلتين، الأولى ترخيص العمليات الاستكشاف للمساحات، ومن ثم الدخول في ترتيبات عملية الإستكشاف كمرحلة ثانية.
- 5 جولة التراخيص الخامسة: انعقدت جولة التراخيص الخامسة في السادس والعشرين من شهر نيسان ٢٠١٨م، وشملت إحدى عشر رقعته جغرافية على طول الحدود مع إيران والكويت بما في ذلك رقعة بحرية واحدة وهدف هذه الجولة لغرض جذب الاستثمار إلى المناطق المهمة في البلاد، وتطوير قطاع الغاز وضمان عدم هدر أي موارد نفطية⁽⁸⁾.

(8) نبيل جعفر رضا وامجد صباح عبد العالي، مصدر سبق ذكره، ص 27-31.

المبحث الثالث: التأثيرات الاقتصادية للاستثمار بنظام التراخيص النفطية.

يحتل الاستثمار مكانة كبيرة في اقتصاديات الدول النامية تشمل الميادين كافة، وهو يمثل أفضل صور التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، نظراً لأنه لا يقتصر على انتقال رؤوس الأموال إلى هذه الدول فحسب، وإنما تكون مصحوبة بخبرة انتاجية واساليب إدارية وتنظيمية حديثة تقتدر إليها الدول النامية⁽⁹⁾. وفي العراق تشير التوقعات إلى العوائد المتحققة خلال العشر سنوات القادمة أنها ستصل إلى تريليون ونصف دولار ويطمح العراق من خلال عقود الخدمة بنظام التراخيص النفطية بجولاتها (٢٠٠٩ - ٢٠١٨)، الى أن يزيد إنتاجه من النفط إلى (١١) مليون بي خلال العقد القادم وهذا سيؤدي إلى زيادة الإيرادات النفطية إلى أرقام كبيرة، كما أن التأثيرات المباشرة التي تنتج عن هذا النظام، ليس بالضرورة أن تكون كلها إيجابية، ولكن مع كل هذا ألا ينكر أحد بوجود بعض الآثار السلبية على هذا النظام. ولذلك سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين المطلب الأول: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي بنظام التراخيص النفطية المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي بنظام التراخيص النفطية

المطلب الأول: الآثار الإيجابية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي بنظام التراخيص النفطية

أولاً: زيادة معدلات الإنتاج اليومي من النفط الخام: لقد حقق العراق زيادة معدل الإنتاج اليومي من النفط الخام بعد اعتماد نظام التراخيص النفطية بجولاته الخمس من 2009 الى 2018، وعلى الرغم من وجود بعض السلبيات المؤثرة على هذا النظام، إلا أن هذا النظام الذي اعتمد عقود الخدمة الفنية ، اعد من أفضل أنواع العقود على مدار تاريخ إنتاج النفط الخام في العراق من حيث إدارة الإنتاج واعتبار الشركات الأجنبية المستثمرة كمقابل يعمل بأمر الحكومة العراقية، الأمر الذي جعل الثروة النفطية تحت السيطرة الوطنية وللحكومة العراقية حرية القرار⁽¹⁰⁾. علماً ان العراق يمتلك (٧٣) حقلاً بترولياً لا يستغل منها بشكل كامل سوى (١٥) حقلاً، وعلى الرغم من انخفاض تكلفة انتاج النفط الخام في العراق لوجود النفط على مقربة من سطح الأرض وكذلك عدم وجود عقبات جيولوجية، إلا أن الإنتاج النفطي لا زال منخفضاً مقارنة بالإحتياطي الذي يمتلكه العراق. ويعود ذلك الى مرور العراق بمرحلة العقوبات والحصار الاقتصادي خلال الفترة

⁽⁹⁾ بيتر كازانتشيف، ريع الموارد والنمو الاقتصادي التنمية الاقتصادية والمؤسسات في البلدان التي يسهم بيع الموارد الطبيعية فيها بجزء كبير من الدخل تحليلات والتوصيات مستندة الى خبرة عالمية، ترجمة علي الحارس، مركز الرافدين للحوار ، الطبعة الأولى ،لبنان - بيروت، 2013، ص132.

⁽¹⁰⁾ امجد صباح، أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر للقطاع النفطي في العراق، مركز دراسات الخليج العربي جامعة البصرة، ص 2019، ص15.

التأثيرات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي بنظام التراخيص في القطاع النفطي العراقي

(1990-2003) والتي اعتمد فيها العراق على الخبرات والقدرات الوطنية نتيجة العزلة الدولية التي تعرض لها العراق بعد احتلاله للكويت 1990، وصدور قرارات دولية بخفض الإنتاج من النفط الخام، فضلاً عن انتكاس الإنتاج بعد عام 2003 وما بعده بسبب تعرض المنشآت النفطية بعد عام 2003 لعمليات التدمير وتخرب والحرق، لذلك فقد عدت مرحلة العمل بنظام التراخيص النفطية خلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٨ م) هي الأفضل من حيث الإنتاج الذي وصل إلى أكثر من (٤٤٠٠) مليون ب / ي بفضل الشركات الأجنبية المستثمرة والتكنولوجيا المتطورة التي استخدمتها في استخراج النفط الخام فضلاً عن الغاز المصاحب⁽¹¹⁾. إذ تشير التقديرات منظمة لأوبك إلى ان انتاج وتصدير النفط و الغاز الطبيعي الذي سيحقق إيرادات هائلة للاقتصاد العراقي خلال الأعوام ٢٠٢٠ - ٢٠٣٥ م كما هو موضح في الجدول رقم(1).

السنة	تقدير انتاج النفط الخام	تقديرات انتاج الغاز	التصدير مليار/م ³
2020	5,386	41,35	41,21
2025	7,382	51,93	51,74
2030	9,598	64,98	64,71
2035	12,480	82,65	82,27

التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة أوبك 2019.

وبذلك نتبين بأن عقود الخدمة بنظام التراخيص النفطية حققت طفرة كبيرة في إنتاج النفط الخام بزيادة تجاوزت الثلاثة ملايين برميل يومياً.

ثانياً: -تأثر نظام التراخيص في زيادة معدل التكوين الرأسمالي: إذ شهد العراق تطورات ملحوظة في معدلات التدفقات الاستثمارية وتساعد تدريجي في معدلات الإنتاج للنفط الخام في العراق خلال الفترة ٢٠١٧ - ٢٠١٨ م، إذ ووصل معدلات الإنتاج إلى (٤٠٤) مليون ب / ي خلال عام ٢٠١٨ م بعد أن كان (٤٠٢) مليون ب / ي خلال عام ٢٠١٧ م وهذا يمثل أعلى معدل زيادة في انتاج النفط الخام في تاريخ العراق، وهذه الزيادة تحققت بفعل نظام التراخيص النفطية، والذي اعتمدته الحكومة العراقية خلال الفترة (٢٠٠٩ -

(11) صباح عبد الكاظم شبيب، مشروعية توقيع عقود الخدمة مع شركات النفط الأجنبية لتطوير الحقول النفطية والغازية ، دائرة العقود والتراخيص البترولية، وزارة النفط، العراق -بغداد، ص2009.

التأثيرات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي بنظام التراخيص في القطاع النفطي العراقي

(2018)، باعتماد التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الأجنبية من قبل الشركات الأجنبية المستثمرة⁽¹²⁾. وفي تقرير للبنك الدولي (٢٠١٩م) الذي أكد على تحسن الاقتصاد العراقي تدريجياً بعد الضغوط الاقتصادية التي شهدتها السنوات الأربع الماضية، ويقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٠.٦% عام ٢٠١٨م فيما ظل معدل التضخم منخفضاً عند ٠.٤% عام ٢٠١٨م، كما ارتفع معدل النمو إلى ٨.١% عام ٢٠١٨م ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع إنتاج النفط مع انتهاء اتفاقية أوبك في منتصف عام ٢٠١٩م. وحقق صافي الاستثمار المباشر خلال عام ٢٠١٨م مبلغاً مقداره (٥٠٧٣.٥) مليون دولار، نتيجة الزيادة في الأصول المالية الخارجية بقيمة (١٨٨٠٤) مليون دولار، كما حققت الأصول الاحتياطية للبنك المركزي العراقي خلال عام ٢٠١٨م فائضاً بلغ (٦٥٩٥٠٨) مليون دولار نتيجة زيادة الموجودات الأجنبية من العملة، والودائع في البنوك الخارجية والاستثمار في محفظة الأوراق المالية للبنك المركزي العراقي في الخارج⁽¹³⁾. ومن هنا يمكن القول أن ارتفاع معدل التكوين الرأسمالي في العراق خلال الفترة ما بعد 2009 إلى 2018، والتي اعتمد فيها العراق على نظام التراخيص في القطاع النفطي، اذ نتج عن ذلك زيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية، وهذه التدفقات الرأسمالية الداخلة تمثل رؤوس الأموال التي جلبها المستثمرون الأجانب للعراق، فضلاً عن الأرباح الناتجة عن عمليات التصدير للمنتجات التي تمكن المستثمر الأجنبي من إنتاجها وساعدت على توفير النقد الأجنبي، والذي يمكن أن يستخدمه المستثمرون لتأمين ما يحتاجون من مواد ومستلزمات انتاج لمنتجاتهم، ولا شك أن هذه التدفقات والتي تشكل إضافة نوعية إلى التكوين الرأسمالي في العراق ستؤدي بالنتيجة إلى زيادة في الدخل المحلي، ويمكن أن يدخر جانب منه ويتحول إلى استثمارات محلية ترفع من معدل التكوين الرأسمالي. كما أن ذلك يساهم في سد الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة وسد الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة عن طريق حصيلة الضرائب من نشاط المشروعات الاستثمارية، فضلاً عن أن التدفقات الاستثمارية توفر العملات الصعبة مرتين، الأولى عند قدومها إلى البلاد والثانية بيعها المنتجات في الأسواق الخارجية، مما يحول اقتصاد الدولة إلى اقتصاد تصديري.

ثالثاً- أثر نظام التراخيص النفطية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتعظيم الإيرادات : يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات المعبرة عن مستوى الأداء الاقتصادي للدولة وأن تحليل نمو الناتج وهيكلة القطاعي من النقاط الأساسية لمعرفة أماكن الخلل ومعالجته، فقد كان الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الجارية في عام (٢٠٠٣م) بلغ (٢٩٥٦٥٧٨٨) مليون دينار، ومن ثم استمر بالارتفاع عام (٢٠٠٨م)

(12) حامد عبد الحسين الجبوري، دور النفط في الاقتصاد العراقي، منشورات مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2020، ص35.

(13) تقرير البنك الدولي، العراق، الافاق الاقتصادية، نيسان 2019، <https://www.albankaldawli.org/ar/home>

التأثيرات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي بنظام التراخيص في القطاع النفطي العراقي

ليصبح (١٥٧٠٢٦٠٦١٠٦) مليون دينار ويعود سبب الارتفاع إلى هذا الحد هو ارتفاع سعر برميل النفط إلى أكثر من (١٠٠) دولار وازدياد كميات النفط المصدر واستكشاف حقول نفطية جديدة ساعدت على ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ، كما بلغت قيمة المنتجات النفطية لعام ٢٠١٨م (٣٤١.٦) مليون دولار مسجلاً ارتفاعاً مقداره (١٠٠.٧ %) عن سنة ٢٠١٧ التي بلغت فيها (١٧٠.٢) مليون دولار، وخلاصة القول فإن النفط يشكل (٦٣.٧ %) من الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام، ويشكل (٩١.٨٥ %) من القطاعات الإنتاجية بشكل خاص، ومن جانب آخر فإن الصادرات النفطية (نفط خام + منتجات نفطية تشكل ما نسبته (٩٩.٩٨ %) من قيمة الصادرات السلعية. كما شكل النفط الخام (٨٩.٧) من الإيرادات العامة، وهذا تأكيد الأمرين:

- أحادية الاقتصاد العراقي أي أنه أحادي المصدر.

- نجاعة نظام التراخيص النفطية الذي اعتمدته الحكومة العراقية خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٠٩م)⁽¹⁴⁾.

رابعاً- أثر نظام التراخيص في نقل التكنولوجيا الإنتاجية والمهارات الإدارية : تلعب التكنولوجيا دوراً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي، لأنها تعد المحرك الرئيس لتحقيق التغيير في الهيكلية الاقتصادية والتحول من مجتمع استهلاكي إلى الإنتاج الصناعي، وبدون التكنولوجيا لا مجال للتطوير ولا للمنافسة على المستوى المحلي ولا على المستوى الدولي، إذ صارت التكنولوجيا من ضمن العناصر التي تحدد نجاح أو فشل خطط التنمية وعملية نقل التكنولوجيا قد تتم من خلال وسائل مختلفة مثل بيع التكنولوجيا أو اتفاقيات منح التراخيص وعقود المساعدة الفنية وغيرها، إذ تسمح الاستثمارات المشتركة بخلق احتكاك بين الشركات الأجنبية وشركات الدولة المضيفة، مما يسمح باستيعاب واستخدام التقنيات الحديثة، وبالتالي تطوير مهارات الدول المضيفة وتوليد معارف تكنولوجية ذاتية، كما يؤدي جو المنافسة بين فروع الشركات الأجنبية والوطنية في زيادة أنشطة العمل والتطوير الخاصة بها واستخدام تكنولوجيا أكثر كفاءة. فضلاً عن تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية من خلال اكتسابها للمهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام برامج ودورات تدريبية مستمرة ومن هنا يمكن القول أن نجاح الدول النامية في خططها التنموية ومنها العراق، يعتمد أساساً على استثمار المعرفة ونقل التكنولوجيا⁽¹⁵⁾.

(14) وزارة التخطيط، تقرير دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، التقرير السنوي لشكل التنبؤ المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية الأساسية في العراق 2019، ص7

(15) يحيى حمود حسن البوعلي ونور علي شعبان، دور القطاع النفطي في توفير متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق، مركز الرافدين للحوار الطبعة الاولى، 2020، ص46-47.

التأثيرات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي بنظام التراخيص في القطاع النفطي العراقي

خامساً:- الأثر في زيادة حصيلة النقد الأجنبي للبلد المضيف: تشير مراجعة معدلات الإنتاج من النفط الخام لسنوات من 2005-2018، أن الإيرادات المالية المتحققة ومدى مساهمتها في تحقيق العوائد المالية من العملة الأجنبية، والزيادات المتحققة في الإيرادات النفطية خلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٨م) نتيجة قيام الحكومة العراقية باعتماد نظام التراخيص النفطية بعقود الخدمة مع كبريات الشركات العالمية التي نتج عنها زيادة في الإنتاج وتحقيق عوائد مالية كبيرة من العملة الأجنبية، وبلغت قيمة الإيرادات المتحققة بالعملية الأجنبية لعام 2005م (٢٣٠٦) مليار دولار بمعدل انتاج يومي (١٨٥٣) مليون ب / ي⁽¹⁶⁾.

سادساً:- ترصين البنى التحتية التي تسهم في دعم وزيادة النمو الاقتصادي : إذ يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى زيادة وترصين البنى التحتية من خلال قيام المستثمر الأجنبي برصف وتمهيد للطرق المؤدية إلى مشروعة وتوصيل ومد شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء وشبكات الهواتف ... الخ، كما يوفر السلع الاستهلاكية بمستوى وجودة مرتفعة وبأسعار قليلة أو منخفضة نسبياً عن مثيلتها المستوردة، ويسعى العراق اليوم إلى زيادة استثماراته في البنى الارتكازية، وإن أغلب المشاريع الاستثمارية تتجه صوب هذه البنى على الرغم من الحاجة الكبيرة للموارد المالية للاستثمار في زيادة مؤشرات البنى الارتكازية، وفي المستقبل القريب ستصبح مؤشرات البنى الإرتكازية في صالح جذب الاستثمارات، فضلاً عن تطوير البنى التحتية للحقول النفطية وبناء منشآت جديدة بمليارات الدولارات⁽¹⁷⁾.

سابعاً:- أثر زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي بنظام التراخيص على مستوى انتاجية العمل: تؤثر تدفقات الاستثمار الأجنبي في متوسط انتاجية العمل على مستوى الاقتصاد ككل أو في قطاع بعينه من خلال انتاج العمل بفروع الكيانات الأجنبية بالدولة المضيفة، وكذلك من خلال الآثار الانتشارية المتدفقة من تلك الفروع، بالنسبة لإنتاجية فروع المنشآت الأجنبية في الدولة المضيفة قد ترتفع نتيجة عدة أسباب أهمها قدرة تلك الفروع على جلب معدات الإنتاج الأحدث من الشركة الأم. حصولها على الأصول غير الملموسة كرأس المال المعرفي والقدرات التسويقية والإدارية وشبكة العلاقات مع موردي المستلزمات مع العملاء. ولعل الزيادات الكبيرة في حجم الصادرات العراقية لعام ٢٠١٨م تؤكد المعطيات التالية: الأثر الكبير للاستثمار الأجنبي على الإنتاجية من خلال استخدام الشركات متعددة الجنسيات للتكنولوجيا المتقدمة في عمليات الإنتاج والتي

⁽¹⁶⁾ عبدالرحمن نجم المشهداني، جولات التراخيص واثرها على الاقتصاد العراقي، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، قسم

الدراسات الاقتصادية، بغداد، 2011، ص14

⁽¹⁷⁾ احمد جاسم محمد الطوري، تحديات الاستثمار في البنية التحتية في العراق، 2003-2013، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة و

الاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2013، 146.

التأثيرات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي بنظام التراخيص في القطاع النفطي العراقي

تمكنت من زيادة معدلات الإنتاج إلى أرقام غير مسبقة عامي (2012-2018) إلى أكثر من (٤٠٤) مليون بي خلال مرحلة العمل بنظام التراخيص النفطية (٢٠١٨-٢٠٠٩) بعد أن كانت معدلات الإنتاج لا تتجاوز (١٠٧) مليون ب / ي خلال العام ٢٠٠٧م قبل العمل بنظام التراخيص النفطية). لا يقتصر أثر الاستثمار الأجنبي على زيادة معدلات الإنتاج فقط بل أن وجود الشركات متعددة الجنسيات يُجبر المنشآت المحلية على العمل بكفاءة وبنوعية أفضل للمنافسة مع المنتج الأجنبي فضلاً عن محافظتها على أرباحها ونصيبها في السوق.

ثامناً:-خلق فرص عمل جديدة: يساهم الاستثمار الأجنبي بخلق فرص عمل جديدة عبر جذب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية قنوات عديدة ، عبر وجود شركات عابرة للقارات واستثمارها يحفز المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة أو المواد الخام الخ، مما يؤدي إلى زيادة في عدد المشروعات الوطنية، ومن ثم خلق فرص عمل جديدة. قيام الشركات الأجنبية المستثمرة بدفع الضرائب عن الأنشطة التي تقوم بها على الأرباح التي تحققها وينتج عن ذلك زيادة في عوائد الدولة، وهذا ما يدفع الدولة لإنشاء مشاريع استثمارية محلية وإضافة وحدات انتاجية جديدة ينتج عنها فرص عمل جديدة⁽¹⁸⁾.

المطلب الثاني: الآثار السلبية لنظام التراخيص في القطاع النفطي العراقي

ان للاستثمار الأجنبي بنظام التراخيص آثاراً إيجابية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة في العراق، الا ان الملاحظ أن هناك آثاراً سلبية في نظام التراخيص في القطاع النفطي، وهو ما دفع مجلس النواب العراقي إلى تضمين المادة (٣٨) في قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٦م ، وبموجبه ألزمت المادة المذكورة من القانون وزارة النفط بتعديل هذه العقود التي وقعتها الوزارة خلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٨م)، ولعل أبرز المؤشرات السلبية على نظام التراخيص في القطاع النفطي في العراق:

أولاً:-انخفاض المدخرات المحلية لارتفاع الميول الاستهلاكية : يعاني العراق من ارتفاع الميل الحدي للإستهلاك، إذ أن السياسة الاقتصادية للعراق تتمحور بالعلاقة الطردية بين الإيرادات النفطية المتحققة والإنفاق العام، فكلما ارتفعت أسعار النفط التي تؤدي إلى زيادة العوائد المالية النفطية، ترتفع وتيرة الإنفاق العام، ونتيجة لذلك تتولد آثاراً سلبية تقود إلى زيادة معدلات التضخم، كما أن زيادة النفقات بمعدلات تفوق الإيرادات المتحققة، حتماً سيحدث آثاراً سلبية على الادخار، مع حدوث العجز في ميزان المدفوعات، كما

(18) يحيى حمود حسن البوعلي ونور علي شعبان، مصدر سبق ذكره، ص62.

التأثيرات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي بنظام التراخيص في القطاع النفطي العراقي

حدث في موازنة 2018 اذ بلغ نسبة العجز (١٩.١٢) مليار دولار ، مما اضطر الى الحكومة اللجوء إلى الاقتراض لسد ذلك العجز⁽¹⁹⁾.

ثانياً:-خلق التنافس غير المكافئ بين الشركات الأجنبية والمحلية : يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمة الاستثمار المحلي في الدولة المضيفة بدلاً من أن يشجع على المزيد من الاستثمارات المحلية بالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي لتلك الدول، وتحدث المزاحمة بسبب تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي في السوق المحلي، أو بسبب المنافسة بين شركات الاستثمار الأجنبي والشركات المحلية، بحيث يترتب على الحالة الأولى نقص المدخرات في السوق المحلية، ويترتب على الحالة الثانية خروج بعض الشركات المحلية الغير قادرة على الصمود أمام المنافسة الأجنبية⁽²⁰⁾. وأن وجود الشركات الأجنبية المستثمرة تنشئ حالة من التنافس غير المتكافئ بين الشركات المحلية والأجنبية، يمكن أن تقضي إلى أبعادها من حلبة النشاطات تاركة ورائها تبعات خطيرة على حجم الاستثمار والإدخار المحلي، ولا شك أن ذلك سيدفع إلى تقلص حجم المتاح من القروض المحلية الممولة للمشروعات الوطنية بفعل قلة مستوى الإدخار المحلي، مما يشكل ذلك حجر عثرة أمام مسار الشركات الوطنية القائمة بالاستثمار، والتي تعتمد على القروض المعبأة من السوق النقدي المحلي⁽²¹⁾.

ثالثاً:-زيادة عجز ميزان المدفوعات : أن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر قد تؤثر على ميزان المدفوعات سلباً وبالذات عندما تفوق التحويلات المرتبطة بهذا الاستثمار لعوائد الاستثمار وأرباحه الحجم الأصلي لهذا الاستثمار، وهذا يجعل تيار التدفق يخرج من الدول النامية المستقبلية لهذا الاستثمار، ونتيجة له يفوق تيار التدفق الذي يدخل إليها عن طريقه ومن ثم زيادة حدة العجز في موازين مدفوعاتها وهذا ما يلاحظ بشكل واضح في ميزان المدفوعات العراقي.

رابعاً:-ارتفاع معدلات التضخم وإضعاف الثقة بالعملة الوطنية : يتسبب العمل بالاستثمار الأجنبي المباشر نظام التراخيص في الدول النامية ومنها العراق في احداث موجات تضخمية ، لاسيما في ظل ما تتسم به الدول النامية من خصائص تساعد على هذه الظاهرة وأهمها⁽²²⁾. (ارتفاع معدل النمو السكاني ، وضعف

⁽¹⁹⁾ نهضة عبد الحسين الخفاجي، عقود الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق، مكتبة الصباح للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، العراق - بغداد، ص157.

⁽²⁰⁾ سعدي يحيى ، الاستثمار الاجنبي المباشر، دار اثراء للنشر والتوزيع، الاردن-عمان، ص 193.

⁽²¹⁾ دلال بن سميئة، الاستثمارات الاجنبية المباشرة، دار الايام للنشر، الطبعة الاولى ،الاردن-عمان، 2017، ص107.

⁽²²⁾ دلال بن سميئة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤

التأثيرات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي بنظام التراخيص في القطاع النفطي العراقي

مرونة الجهاز الإنتاجي ،وجمود الجهاز المالي). إذا كان تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلدان النامية من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم بهذه البلدان، فإنه يجب التنبيه إلى أن ارتفاع معدلات التضخم من شأنه أن يخلق صعوبات اقتصادية واجتماعية وسياسية غير مرغوب فيها، تعرقل عملية التنمية الاقتصادية وتتمثل هذه الصعوبات فيما يلي:

أ - أن التضخم يحد من الإدخار الاختياري نظراً لأن أصحاب الدخول لن يميلوا إلى الاحتفاظ بالنقود إذا ما كانت قوتها الشرائية في تدهور مستمر.

ب - أن التضخم يشجع الاستثمار في المجالات غير الضرورية ذات الربح السريع، ومن أهم هذه المجالات إنتاج السلع الترفيهية، والمضاربة على الأراضي الزراعية، وبناء العمارات والمنازل الفاخرة.

ت - أن التضخم يفاقم من عجز ميزان المدفوعات، لأنه يعوق الصادرات ويشجع على زيادة الواردات⁽²³⁾.

خامساً:- تأثير نظام التراخيص النفطية على الموازنة العامة للدولة : يؤدي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ضياع موارد مالية للدولة المضيفة ما يؤثر سلباً على الموازنة العامة للدولة، ويحدث ذلك في ظل المزايا والتسهيلات والإعفاءات الضريبية المقدمة للمستثمرين الأجانب، ويلاحظ أن هذا الأثر قد يكون أكثر سوءاً في الحالات التالية:

أ - لجوء الشركات الاستثمارية إلى تغيير نشاطها أو اسمها التجاري أو ما من شأنه الثبات القضاء الشركة بعد انتهاء مدة الإعفاء الممنوحة لها.

ب - قيام الشركات الأجنبية ببيع جزء من منتجاتها إلى الدولة الأم وبأسعار مخفضة بالشكل الذي يظهر انخفاضاً ظاهرياً في الأرباح وبالتالي انخفاض الضرائب المتحصلة عليها، ويترتب على ما سبق انخفاض إيرادات الدولة مما يؤثر سلباً على الموازنة العامة في ظل زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات التي تكفل تحسين مناخ الاستثمار من ناحية وانخفاض أو انعدام حصيللة الضرائب التي كان من الممكن الحصول عليها من ناحية أخرى.

ت - مبالغة الشركات الأجنبية في رفع قيمة وارداتها وخفض قيمة صادراتها⁽²⁴⁾.

(23) رمزي زكي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، بدون رقم طبعة، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٩٦م، ص ١٠٧ -

التأثيرات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي بنظام التراخيص في القطاع النفطي العراقي

وفيما يخص أثر عقود الخدمة بنظام التراخيص في القطاع النفطي العراقي على الموازنة نصت على تلتزم الحكومة الاتحادية ووزارة النفط بمراجعة عقود التراخيص النفطية لتعديل بنود العقود بما يحفظ مصلحة العراق الاقتصادية ويدفع بزيادة الإنتاج النفطي وتخفيض النفقات الاتحادية، فإن قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٦ م ألزم وزارة النفط بموجب المادة (٢٨) التي وإيجاد آلية لاسترداد التكاليف وبما تتلاءم مع أسعار النفط).

سادسا:- مخالفة الشركات الاستثمارية قوانين الدولة: كما أن إبرام عقود الاستثمار بنظام التراخيص النفطية في العراق قد جاوز القانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٩٧م / المادة الثالثة منه والذي لا يزال نافذاً، لكون أي عقد نفطي مع شركات عالمية يجب أن يحظى بمصادقة السلطة التشريعية، لكن عقود الخدمة بنظام التراخيص (٢٠٠٩ - ٢٠١٨م). لم تستحصل وزارة النفط موافقة مجلس النواب العراقي، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك بعدم نشر هذه العقود ولم يطلع عليها لا مجلس النواب ولا أي جهة رقابية . كما خالفت جولتي التراخيص الأولى والثانية نص المادة /19/ أولاً من مشروع قانون النفط والغاز الاتحادي الذي حدد استثمار وتطوير تلك الحقول بالشركة الوطنية العراقية الخاصة وليس استثمارها من قبل شركات أجنبية، وكذلك قانون (97) لسنة 1967. الساري المفعول الآن.

سابعاً:- الهدر الغاز المصاحب لاستخراج النفط: لم تشمل عقود التراخيص الغاز المصاحب للنفط المستخرج وهو ما يؤدي إلى حرق الغاز وهدار ما يقارب ٦٠% منه في الوقت الذي يستورد العراق الغاز من دول الجوار وبمبالغ طائلة التشغيل محطات الكهرباء الغازية)، وهو لا يؤدي إلى ضياع هذه الثروة اقتصادياً فقط، بل أيضاً يؤدي إلى حدوث التلوث في البيئة التي تؤثر على حياة الإنسان وتهدد وجوده⁽²⁵⁾.

ثامناً:- طول فترة العقود النفطية: ان الفترة المتعمدة استرداد تكاليف العقود (5-12) سنة وهي فترة قليلة مقارنة بمدة العقد البالغة ٢٠ - ٢٥ سنة قابلة للتمديد خمس سنوات إضافية .كما عقود الخدمة المعمول بها في صناعة النفط العالمية تتضمن استئجار الشركة الأجنبية لتقديم خدمة معينة في إطار عقد مع الحكومة يلزم الشركة الأجنبية بأداء مهمة محدودة وموصوفة بدقة خلال مدة محددة أقل من (٢٠) سنة لقاء مبلغ معين، بيد أن عقود التراخيص النفطية في العراق تراوح ما بين (٢٠) - (٢٥) سنة وتعطى للشركات

(24) سامي عبد التميمي، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق / الواقع والتحديات، مجلة النهرين للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، العراق -بغداد، 2008، ص206

(25) عبد الجبار الحلفي ونبيل جعفر عبد الرضا، نفط العراق من عقود الامتيازات الى جولات التراخيص، دار ومكتبة البصائر، الطبعة الاولى، العراق -بغداد، 2013، ص25.

التأثيرات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي بنظام التراخيص في القطاع النفطي العراقي

الأجنبية حصصاً مهمة من الإنتاج النفطي علاوة على عائد الخدمة ، فمثلاً ستحصل شركة (شل) على (٤٥%) من انتاج حقل مجنون وستحصل شركة (بتروناس) الماليزية على (٣٠)، فيما لا تزيد حصة شركة نفط الجنوب عن ٢٥% مما يجعل هذه العقود عقود مشاركة وليس عقود خدمة⁽²⁶⁾.

تاسعاً:- الفرق الأجور بين الشركات الاستثمارية والحكومية: ان الرواتب والأجور المدفوعة للعراقيين المستخدمين في الشركات الاستثمارية الأجنبية أعلى بكثير من الأجور التي تدفع لإقرانهم في الشركات الحكومية والوزارة وهذا قد يفتح باب للمحاباة والوساطة والرشوة لتعين الموظفين في تلك الوظائف وقد يكون ذلك مفضي إلى الفساد.

لذلك فان إن انجاز تلك العقود بأفضل كفاءة يتوقف على مدى تهيئة وزارة النفط المتطلبات وخبرات وأنظمة العمل الإدارية وإكمال البنية التحتية لقطاع النفط والأساليب المثلى في المتابعة والتنفيذ وهذا ما لا نراه، بل إن تنفيذ العقود المفروض أن يتم وفق أفضل أنظمة العمل المعمول بها عالمياً والتي تجلبها الشركات، وهذا ما لا يحدث.

الخاتمة:

ان بروز الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي العراقي واختيار الحكومة العراقية لاعتماد نظام التراخيص النفطية كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي، ساعد على تجاوز الصعوبات التمويلية والفنية لتطوير القطاع النفطي العراقي ويمكن بشكل نسبي من توفير الموارد اللازمة لإعادة الأعمار هذا القطاع، الا هذا ان نظام التراخيص برغم من آثاره إيجابية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة في العراق، الا ان له العديد من الآثار السلبية لهذا على القطاع النفطي العراقي تم ذكرها سابقاً، وبناءً على ذلك توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات أهمها:

- 1- أن تقوم وزارة النفط بوضع الحلول الناجعة لمواجهة موضوعي ارتفاع النفقات الاستثمارية وانخفاض أسعار النفط العالمية مع تراكم مستحقات الشركات الأجنبية المستثمرة وأن تضع بنداً في عقودها النفطية بنظام التراخيص يتعلق بإعادة التفاوض في حالات تذبذب أسعار النفط العالمية وتراكم مستحقات

(26) اقبال ناجي سعيد الطبيعة القانونية لعقود جولات التراخيص النفطية وآثارها على الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد العدد الأول، ٢٠١٩، ص ٤٩٦ .

التأثيرات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي بنظام التراخيص في القطاع النفطي العراقي

المستثمر الأجنبي، وبما يحفظ حقوق العراقيين، في الثروة الوطنية التي يتوجب استثمارها لتحقيق التنمية الاقتصادية للمواطن العراقي في الأجل الطويل.

2- اعتماد الحكومة العراقية السياسة ضريبية جاذبة للاستثمار الأجنبي، لأن السياسات الضريبية غالباً ما تكون سيف ذو حدين، أما أن يكون لها أثراً إيجابية لجذب الاستثمار الأجنبي من خلال منح العديد من التسهيلات والإعفاءات الضريبية، أو أن تكون لها أثراً سلبية طاردة للاستثمار الأجنبي، لاسيما في حالات الإزدواج الضريبي وعدم استقرار النظام الضريبي في البلد المضيف.

3- ضرورة أن تستهدف الدولة سياسة اقتصادية جديدة في الجولات القادمة بنظام التراخيص النفطية بضرورة استغلال الغاز المصاحب للنفط بدلاً من حرقه وهدره باعتباره مورداً مهماً يمكن أن يغطي الحاجة المحلية وتصدير الفائض إلى خارج العراق لتحقيق عوائد مالية كبيرة، والحفاظ على البيئة.

4- كما أن تتبنى الحكومة العراقية سياسة تشخيص الأخطاء نظام التراخيص النفطية ومعالجتها أولاً بأول من خلال تفعيل دور المؤسسات الرقابية في العراق مثل ديوان الرقابة المالية، هيئة النزاهة ومجلس النواب العراقي لمواجهة ظاهرة الفساد المستشري في المؤسسات الحكومية.

5- من الضروري لوزارة النفط العمل الجاد وحسب خطة عمل متكاملة بالشراكة مع الشركات الأجنبية لإعادة بناء البنية التحتية لقطاع النفط ولاسيما الإنتاج والتصدير ومحاولة زيادة الطاقات الخزينة في مستودعات التصدير تدريجياً للوصول إلى ما يعادل إنتاج خمسة أيام في المدى القصير وثلاثون يوماً في المستقبل المنظور، وقبل إن تصل الشركات الأجنبية إلى ذروة إنتاجها.

6- كما يجب الإسراع بإعادة تشكيل شركة النفط الوطنية العراقية وتمكينها من العمل وفق مبدأ المنافسة وتكون هي الجهة المركزية المسؤولة عن تنفيذ السياسة النفطية في العراق بما في ذلك تنفيذ برامج الاستكشاف والتنقيب والتطوير وإدارة الحقول النفطية والغازية وكذلك المشاركة مع الشركات الأجنبية الخاصة في هذا المجال.

7- المحافظة على البيئة العراقية من الملوثات النفطية، ومعالجة المشاكل البيئية الناجمة عن نشاط الشركات.

التأثيرات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي بنظام التراخيص في القطاع النفطي العراقي

المصادر:

الكتب

- 1 باسم حمادي الحسن ،الاستثمار الاجنبي المباشر ،عقود التراخيص النفطية واثرها في تنمية الاقتصاد، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى ،بيروت-لبنان، 2014.
- 2 بيتر كازانتشيف، ريع الموارد والنمو الاقتصادي التنمية الاقتصادية والمؤسساتية في البلدان التي يسهم بيع الموارد الطبيعية فيها بجزء كبير من الدخل تحليلات والتوصيات مستندة الى خبرة عالمية ،ترجمة علي الحارس، مركز الرافدين للحوار، الطبعة الأولى ،لبنان-بيروت، 2013.
- 3 حامد عبد الحسين الجبوري، دور النفط في الاقتصاد العراقي ،منشورات مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ،بغداد، 2020.
- 4 دلال بن سميحة، الاستثمارات الاجنبية المباشرة، دار الايام للنشر، الطبعة الاولى ،الاردن-عمان، 2017.
- 5 رمزي زكي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، بدون رقم طبعة، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٩٦.
- 6 سعيدي يحيى ،الاستثمار الاجنبي المباشر، دار اثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن-عمان، 2020.
- 7 صباح عبد الكاظم شبيب، مشروعية توقيع عقود الخدمة مع شركات النفط الأجنبية لتطوير الحقول النفطية والغازية ، دائرة العقود والتراخيص البترولية، مطبوعات وزارة النفط، العراق -بغداد، 2009.
- 8 عبد الجبار الحلبي ونبيل جعفر عبد الرضا، نفط العراق من عقود الامتيازات الى جولات التراخيص، دار ومكتبة البصائر، الطبعة الاولى ،العراق -بغداد، 2013، ص25.
- 9 علاء عزيز الجبوري، عقد التراخيص ،دار الثقافة للنشر ،الطبعة الاولى،الاردن-عمان، 2011.
- 10 نبيل جعفر رضا وامجد صباح عبد العالي، صناعة النفط والغاز في العراق الاتجاهات الحالية والمستقبلية للفترة 2000-2020، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،العدد198، الطبعة الأولى ،الامارات العربية المتحدة -ابوظبي ، 2015.
- 11 نهضة عبد الحسين الخفاجي، عقود الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق، مكتبة الصباح للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، العراق -بغداد، 2019.
- 12 يحيى حمود حسن البوعلي ونور علي شعبان، دور القطاع النفطي في توفير متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق، مركز الرافدين للحوار الطبعة الاولى ، 2020.

الرسائل والاطاريح:

التأثيرات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي بنظام التراخيص في القطاع النفطي العراقي

- 1 - أحمد جاسم محمد الطوري، تحديات الاستثمار في البنية التحتية في العراق، 2003-2013، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2013.
- 2 - نشأت محمد لفته، الرقابة الادارية للحكومة على عقود التراخيص النفطية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة القادسية، العراق، 2019.
- 3 - وسن مقداد عبدالله شاهين، التزامات الادارة في عقود الاستثمارات النفطية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون جامعة الموصل ، العراق ، 2006.

المجلات والدوريات

- 1 -أقبال ناجي سعيد الطبيعة القانونية لعقود جولات التراخيص النفطية وأثارها على الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد العدد الأول، ٢٠١٩.
- 2 -أمجد صباح، أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر للقطاع النفطي في العراق، مركز دراسات الخليج العربي جامعة البصرة، ص2019.
- 3 -رحيم حسوني زيادة ، الصناعة النفطية في العراق بين الاستثمار المحلي وجولات التراخيص ، مجلة دنانير ،كلية الادارة والاقتصاد، العدد الثالث، العراق -بغداد.
- 4 -سامي عبد التميمي، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق/ الواقع والتحديات، مجلة النهرين للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، العراق -بغداد، 2008، ص206
- 5 -عبدالرحمن نجم المشهداني، جولات التراخيص واثرها على الاقتصاد العراقي، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، قسم الدراسات الاقتصادية، بغداد ، 2011.

التقارير

- 1 -وزارة التخطيط، تقرير دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، التقرير السنوي لشكل التنبؤ المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية الاساسية في العراق 2019.

2 - تقرير البنك الدولي ، العراق، الافاق الاقتصادية ،نيسان 2019، على البريد الالكتروني:

gro.ilwadiaknabla.www